

مزيد من التضخم، ولفترة أطول

معدل تضخم من رقمين لأول مرة منذ مايو 2019، جاء معدل التضخم السنوي الرئيسي في المناطق الحضرية لشهر مارس أعلى بكثير من مستهدف البنك المركزي المصري: تسارع التضخم السنوي العام في الحضر إلى 10.5% على أساس سنوي في مارس مقابل 8.8% على أساس سنوي في فبراير 2022، بسبب مزيج التأثير غير الموافق لسنة الأساس، الموسمية التي يسببها شهر رمضان في الطلب، وتأثير ارتفاع أسعار السلع العالمية، وخاصة السلع الغذائية. جاء تسارع التضخم ليعكس الارتفاع المستمر في تضخم سلة الغذاء البالغ 19.7% (مقابل 17.6% على أساس سنوي في فبراير) وتضخم السلع غير الغذائية إلى 6.5% على أساس سنوي (مقابل 4.9% على أساس سنوي في يناير)، وهو أقوى معدل تضخم للسلع غير الغذائية منذ أكثر من عام. أدت الزيادة الحادة في أسعار الفحص الناجمة عن الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على العرض إلى تسارع تضخم سلة الخبز والحبوب إلى 19.1% في مارس (مقابل 9.4% على أساس سنوي في فبراير). وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل التضخم في معظم مكونات سلة الغذاء في مارس، باستثناء الفواكه والخضروات المتقلبة (5.9% على أساس سنوي و32.6% على أساس سنوي على التوالي، مقارنة بـ 12.4% على أساس سنوي و41.9% على أساس سنوي في فبراير). وفي الوقت نفسه، كان تضخم السلع غير الغذائية مدفوعاً في الغالب بزيادة نفقات الإسكان والمرافق نتيجة لارتفاع تكاليف أسطوانات غاز البوتاجاز للاستخدام المحلي والتجاري، مما أدى أيضاً إلى ارتفاع أسعار الفنادق والمطاعم.

لقد مضى وقت طويلاً من ارتفاع التضخم بمثيل هذا المعدل على أساس شهري. ارتفع معدل التضخم الشهري إلى 2.2% على أساس شهري، وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر 2018. ويرجع ذلك إلى زيادة شهرية بمقدار 4% في تكاليف الغذاء وزيادة شهرية بمقدار 1.5% في تضخم السلع غير الغذائية. وارتفع التضخم في معظم مكونات السلة الغذائية، باستثناء أسعار الفواكه والخضروات، مما خفف من الضغوط على التضخم الشهري للسلع الغذائية. من ناحية أخرى، جاء تسارع التضخم الشهري للسلع غير الغذائية ليعكس الزيادة في أسعار التبغ في مارس وتأثير زيادة أسعار أسطوانات غاز البوتاجاز على كل من سلال الإسكان والمرافق وكذلك سلة المطاعم. لا يزال من المتوقع أن يكون التضخم الشهري مدفوعاً في أبريل بتعديل تصاعدي آخر للأسعار البترولية، بالنظر إلى أن تأثير إعادة تقييم العملة سوف يظهر في الأشهر المقبلة.

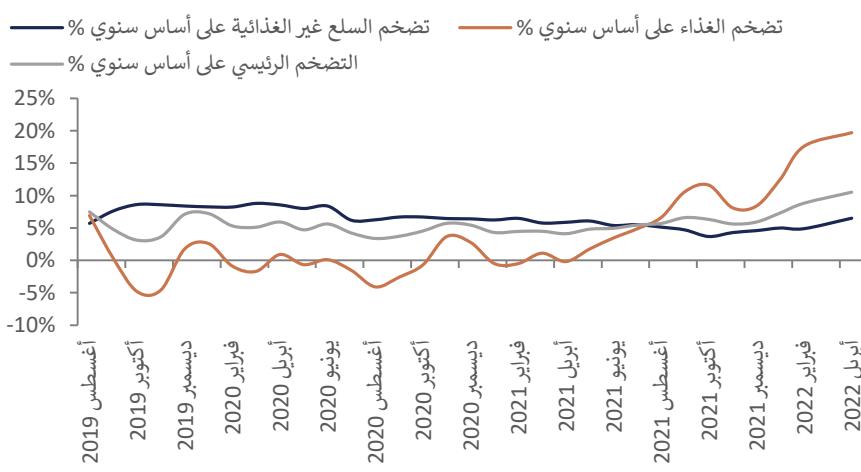
مني بدبر

كبير الاقتصاديين

+202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

شكل 1: تضخم السلع الغذائية وغير الغذائية في أعلى مستوى له منذ أكثر من عامين



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحوث برایم.



لا يزال الغموض يكتنف توقعات التضخم، مع توقعات ببلوغه ذروته في الصيف. قبل تخفيض قيمة العملة في مارس، توقعتنا أن يبلغ متوسط معدل التضخم 8.3% على أساس سنوي في 2022، بافتراض تخفيض بمقدار 2-3% للجنيه المصري. غير أنه بعد الحادي والعشرين من مارس ، كان تخفيض قيمة العملة أكثر ضراوة مما كان متوقعاً، ولم تظهر أسعار السلع الأساسية العالمية أي علامات على التراجع. نتيجة لذلك، قمنا بتحديث توقعاتنا لعام 2022 إلى 12% في المتوسط، مع بلوغ التضخم ذروته خلال موسم الصيف. وعلى الرغم من ذلك، في بيئة غير مستقرة للغاية، فإن تأثير التموير القوي لخفض سعر العملة على التضخم وتوقعات التضخم يجب أن يضع توقعات التضخم تحت ضغط شديد. من المفترض أن تخفف الخطوة الأخيرة التي اتخذتها الحكومة لزيادة الإمدادات الغذائية المحلية والسيطرة على سوق الخبز غير المدعوم، بالإضافة إلى أن طرح شهادات الاستثمار ذات العائد المرتفع لمدة عام واحد، بعض العبء.

ولا يزال من المتوقع حدوث رفع بمقدار 200-300 نقطة أساس أخرى، وقد يرتفع معدل التضخم المستهدف من البنك المركزي. سيصدر البنك المركزي قراءات التضخم لشهرى مارس وأبريل في اجتماعه القادم يوم 19 مايو. كلاهما في طريقه لتجاوز الحد الأعلى لمستهدف البنك المركزي المصري الحالي، حيث يتوقع أن يبلغ التضخم في أبريل حوالي 10.6-11.1%， مما يعني أن رفع آخر لسعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في الطريق. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الحكومة تجري محادثات مع صندوق النقد الدولي، ويتضمن برنامج صندوق النقد الدولي بند استشارة بشأن التضخم، وهو ما يعني ببساطة تحديد مسار التضخم، بشكل عام من حيث النطاقات، والذي يتوافق مع مستهدف التضخم الرسمي. والنتيجة المتوقعة لذلك، أن المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي سوف تحدث البنك المركزي المصري على تعديل نطاق مستهدف التضخم ليعكس التغيرات الأساسية في محركات التضخم العالمية والمحلية.

برايم لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي

العضو المنتدب

ت: +202 3300 5622

SElmaraghy@egy.primegroup.org

البحوث

عمرو حسين الألفي، CFA

رئيس قسم البحوث

ت: +202 3300 5724

AElalfy@egy.primegroup.org

عماد الصافوري

مدير

ت: +202 3300 5624

EElsafoury@egy.primegroup.org

محمد عزت

مدير المبيعات والفروع

ت: +202 3300 5784

MEzzat@egy.primegroup.org

شوكت رسلان

مدير فرع مصر الجديدة

ت: +202 3300 8130

SRaslan@egy.primegroup.org

محمد عشماوي

مدير مبيعات المؤسسات

ت: +202 3300 5612

MAshmawy@egy.primegroup.org

نشوى أبو العطا

مدير فرع الإسكندرية

ت: +202 3300 5173

NAbuelatta@egy.primegroup.org

CFTe عمرو علاء

رئيس فريق -- المؤسسات

ت: +202 3300 5609

AAlaa@egy.primegroup.org

محمد المتولي

مدير

ت: +202 3300 5610

MElmetwaly@egy.primegroup.org

المركز الرئيسي

برايم لتداول الأوراق المالية ش.م.م.

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 179.

عضو بالبورصة المصرية.

2 شارع وادي النيل، برج الحرية، الدور السادس

المهندسين، الجزيرة، مصر

ت: +202 3300 5700/770/650/649

ف: +202 3760 7543

الموقع الإلكتروني

www.primeholdingco.com

الفروع

الإسكندرية

7 شارع أبلرت الأول

سموحة، الإسكندرية، مصر

ت: +202 3300 8170

ف: +202 3305 4622

مصر الجديدة

7 ميدان الحجاز

مصر الجديدة، القاهرة، مصر

ت: +202 2777 0600

ف: +202 2777 0604

إخلاء المسئولية

المعلومات التي وردت في هذا التقرير لا علاقة لها بأية أهداف استثمارية معينة أو بموقف مالي أو نصائح خاصة لمستخدمي التقرير، سواء اطلعوا عليها بشكل مباشر أو من خلال أية موقع إلكترونية متخصصة في هذا الشأن، ونشر هذا التقرير، فقط، كوسيلة لإيضاح المعلومات وليس دعوة لشراء أو بيع أية ورقة أو أدلة مالية، وما لم يذكر العكس فإن أي بيانات سعرية تعد مجرد مؤشرات ليس على الشركة مسئولية ولا تضم حوالدة وصحة وتمام البيانات الواردة في هذا التقرير. النتائج المالية ليست بالضرورة مذكورة بالتحليلات والاستنتاجات حول التغير في أسعار العرض على أي سعر أو قيمة واردة في هذا التقرير. لا تلزم كافة البيانات الواردة في هذا التقرير قارئيها ابتدأً عن وسائلهم الخاصة للقيام بالتحليلات والاستنتاجات القائمة على فرضيات وأحكامهم، وكافة الآراء الواردة قد تكون محلاً للتغير حتى من داخل الأقسام الأخرى لبرايم نظراً لطبيعة الفروض المستخدمة، ولا تتحمل برايم أي مسؤولية حول تعديل هذه البيانات أو الحفاظ عليها. مجموعة برايم، بكل فروعها وموظفيها وكلة العاملين بها والعملاء قد يكون أو كان لديهم مصالح أو لديهم مواقف طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو العمارات المشار إليها في التقرير وقد يقوموا بعمليات بيع أو شراء لها لصالحهم أو نيابة عن الغير في أي وقت. لا تتحمل مجموعة برايم أو أي من كياناتها أو موظفيها أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو تلف ينتجم عن اتباع هذا التقرير لأنها كانت وسيلة الاتصال بهم سواء بشكل مباشر أو من خلال أية موقع متخصص بها الشأن، وتفرض عدد من اللوائح والقوانين عدداً من الالتزامات التي لا يمكن الإفصاح عنها، ولا يتعذر هذا الإفشاء، بأي حال من الحالات حداً أو تضيقاً لحقوق أي شخص قد يمتلكها في ضوء هذه اللوائح أو القوانين. علاوة على ذلك فإن مجموعة برايم أو أيها من شركاتها قد تربطها أو بطيتها علاقة مع الشركات الواردة في هذا التقرير.